

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9304

الاثنين، 17 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيينزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيدة سانشيس إسكييردو
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org) (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-10731 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

**الرئيس (تكلم بالروسية):** وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة غادة مضوي، نائبة مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

**السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية):** بعد مرور عام على اتفاق الطرفين على هدنة تحت رعاية الأمم المتحدة، يمر اليمن مرة أخرى بمنعطف حرج. فالهدنة لا تزال تؤتي ثمارها رغم انتهاء صلاحيتها قبل أكثر من ستة أشهر، ويتعاون الطرفان بشأن الخطوات التالية. وأعتقد أننا لم نر منذ ثماني سنوات فرصة جدية كهذه لإحراز تقدم نحو إنهاء النزاع. ولكن هذا المد يمكن أن يتحول ما لم يتخذ الطرفان خطوات أكثر جرأة نحو السلام.

وقد أظهر الطرفان مؤخرا أن المفاوضات يمكن أن تحقق نتائج. ففي آذار/مارس، وتحت رعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفق الطرفان في سويسرا على إطلاق سراح قرابة 900 شخص محتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع من جميع الأطراف. كما اتفقا على الاجتماع مرة أخرى في أيار/مايو لإحراز مزيد من التقدم في التزامهما كجزء من اتفاق ستوكهولم بالإفراج عن جميع المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع. واتفقا على القيام بزيارات مشتركة لمراكز

الاحتجاز التابعة لبعضهما بعضا، بما في ذلك في مأرب وصنعاء. وجرى عمليات الإفراج بين يومي 14 و 16 نيسان/أبريل وأسفرت عن لم شمل مئات الأسر اليمنية مع أحبائها، وذلك في الوقت المناسب تماما للاحتفال بعيد الفطر معا. وجدد ذلك أمل الكثيرين غيرهم من اليمنيين في إمكانية إطلاق سراح أقاربهم أيضا قريبا.

وأظهرت المشاهد المؤثرة للإفراج عن المحتجزين خلال الأيام القليلة الماضية قوة المفاوضات السلمية. وأشيد بالطرفين على التعاون الذي أبدياه لتحقيق تلك النتيجة. ولكنني أذكرهما أيضا بمعاملة عدد كبير آخر من اليمنيين ما زالوا ينتظرون عودة أحبائهم. وأشجع الطرفين على إحراز تقدم سريع نحو الوفاء بالتزامهما بالإفراج عن جميع المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع. كما أثني على المجتمع المدني اليمني لدوره الحاسم في الدعوة إلى إطلاق سراح المحتجزين. وأشكر الحكومتين السويسرية والأردنية على دعمهما لمكتبي في هذا الملف، وأشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على دورها في تنفيذ عملية الإفراج. وأشكر نائبتي، السيد معين شريم، وأعضاء الفريق الأوسع الذي يعمل بشأن هذا الملف في مكتبي، على كل تقانيهم ومثابرتهم.

وثمة علامة مشجعة أخرى تتمثل في استمرار تنفيذ العديد من جوانب الهدنة حتى بعد انتهاء أمدتها. ويشهد اليمن أطول فترة من الهدوء النسبي حتى الآن منذ بدء هذه الحرب المدمرة. ويستمر تدفق الوقود والسلع التجارية الأخرى إلى الحديدة. وتستمر الرحلات التجارية بين مطار صنعاء الدولي وعمان. ومع ذلك، فإن هذا لا يكفي. فلا يزال اليمنيون يكابدون مشقة لا يمكن تصورها في حياتهم اليومية. والتطورات الأخيرة هي تذكير بأن التصعيد يمكن أن يبدد بسرعة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

ويساورني القلق إزاء النشاط العسكري الأخير في مأرب وشبوة وتعرز ومحافظات أخرى. وقد رأينا في الماضي كيف امتد التصعيد، لا سيما في مأرب، إلى الخطوط الأمامية في أماكن أخرى. وأدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية ومواصلة العمل مع مكتبي لضمان استمرار وقف التصعيد.

وثمة حاجة إلى أن نرى وقفا لإطلاق نار يمتلك اليمنيون زمامه ويؤدي إلى وقف العنف بشكل دائم ويضمن سلامة وأمن اليمنيين ويبني الثقة اللازمة لبدء عملية سياسية. وثمة حاجة إلى أن تمتنع الأطراف عن استخدام التدابير الاقتصادية كأدوات عدائية وأن تهئي الظروف التي تتيح للناس والشركات العمل من دون عراقيل. وثمة حاجة إلى أن نرى المزيد من حرية الحركة للأشخاص والبضائع في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك استئناف الجهود لفتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى. إننا بحاجة إلى أن نشهد الافتتاح الكامل لمطار صنعاء مع زيادة وجهات الرحلات فيه، علاوة على استمرار دخول السلع التجارية إلى اليمن بشكل سلس ودون تأخير. كما أننا بحاجة إلى التأكد من دفع رواتب العاملين في القطاع العام في جميع أنحاء البلد.

أعتقد أن كل ذلك ضروري ويمكن تحقيقه أيضا. إن لليمن تاريخا ثرا من التسوية والتفاوض والحوار. ويواصل مكتبي العمل على مسارات متعددة للبناء على مزايا الهدنة ومواصلة العمل نحو عملية تجمع بين اليمنيين وتمكنهم من الاتفاق على كيفية إنهاء النزاع بصورة مستدامة. وينبغي أن تعزز المسارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بعضها بعضا. عليه يتعين علينا اتخاذ التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء.

في سياق المسار العسكري والأمني يواصل مكتبي العمل مع ممثلي الأطراف في لجنة التنسيق العسكرية التي أنشئت خلال الهدنة. ونحن على استعداد لدعوة اللجنة إلى الانعقاد مرة أخرى لدعم أي اتفاق جديد على طريق المضي قدما. كما نواصل العمل مع المجتمع المدني اليمني والجهات الأمنية الفاعلة والخبراء للاستعداد لوقف إطلاق نار مستدام وقابل للتنفيذ، فضلا عن توفير الأمن بطريقة شاملة وقابلة للمساءلة على المستويين الوطني والمحلي.

على المسار الاقتصادي، نواصل إشراك الأطراف وممثليها الفنيين، فضلا عن منظمات المجتمع المدني والخبراء والباحثين والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. ويهدف ذلك إلى توفير منتدى يمكن الأطراف من حل خلافاتها ووضع الحلول المشتركة للتحديات

وعلى الرغم من أن الهدنة كانت إنجازا مهما، فإنه كان من المفترض أن تكون تدبيرا مؤقتا لفتح المجال لإجراء محادثات سياسية لإنهاء الحرب بشكل مستدام. ولا يمكننا أبدا الاعتماد عليها لكفالة مستقبل يسوده السلام في اليمن. وعلى هذا النحو، أوصل اتصالاتي مع الطرفين لتحديد الخطوات التالية نحو وقف دائم لإطلاق النار وإعادة تنشيط عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. كما أنني أتواصل معهما بشأن التدابير التي يمكن أن تخفف من حدة الحالة الاقتصادية والإنسانية في البلد. وفي الأسابيع الأخيرة، التقيت بممثلين عن الأطراف اليمنية، فضلا عن مسؤولين إقليميين. وقد زرت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وكذلك بروكسل وجنيف.

كما تجري مناقشات بين أصحاب المصلحة الإقليميين واليمنيين. وبناء على إنجازات الهدنة، زار مؤخرا ممثلون عن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان صنعاء، حيث انخرطوا في حوار بناء. كما أجرى الممثلون السعوديون مناقشات مثمرة مع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي في الرياض. وأعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الإقليميين واليمنيين لضمان أن تغذي هذه القنوات جهود الأمم المتحدة للتوسط لإنهاء النزاع.

كما أرحب ببيان وزير خارجية المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، الصادر عن اجتماع وزاري في بجين، والذي تعهدا فيه بتعزيز تعاونهما في المسائل التي من شأنها النهوض بالأمن والاستقرار في المنطقة. ومن شأن تهيئة بيئة إقليمية داعمة أن يعزز جهود السلام في اليمن.

يجب أن يكون أي اتفاق جديد في اليمن خطوة واضحة نحو إطلاق عملية سياسية بقيادة يمنية. وينبغي أن يتضمن التزاما قويا من الطرفين بالاجتماع والتفاوض بحسن نية مع بعضهما بعضا. ويجب أن تتجه العملية السياسية نحو المستقبل الذي أبلغنا الكثير من النساء والرجال اليمنيين بأنهم ينشدونه، أي مستقبل قائم على الحوكمة الخاضعة للمساءلة والمساواة في المواطنة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

انتهاء مدتها في تشرين الأول/أكتوبر أتاحته الهدنة فترة راحة ثمينة للمدنيين بعد سنوات عديدة من الحرب القاتمة، كما بعثت الأمل في إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع أخيراً.

اليوم وكما أشار السيد هانز غروندبرغ، هناك فرصة غير مسبوقة لإحراز تقدم نحو السلام، إذا تم استغلالها فسيساعد ذلك في تحسين حياة الناس والتخفيف من معاناتهم.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد شهدنا خلال الأسابيع الأخيرة تخفيفاً مستمراً للقيود المفروضة على الاستيراد، الأمر الذي سمح بدخول المزيد من السلع التجارية إلى البلد التي يعتمد عليها اليمنيون للبقاء على قيد الحياة. وفي مارس/آذار تمكنت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن من تخليص 41 سفينة متجهة إلى موانئ البحر الأحمر تحمل شحنة قدرها 825 000 طن متري من الأغذية التجارية والوقود وغيرها من السلع - أي ضعف الكمية المسجلة في يناير/كانون الثاني.

ولدينا أخبار جيدة أيضاً لننقلها عن ناقلة النفط صافر. ففي إنجاز هام للعملية التي تنسّقها الأمم المتحدة بغية التصدي للتهديد الذي تشكله ناقلة النفط صافر أبحرت سفينة بديلة "Nautica" إلى اليمن في 6 نيسان/أبريل. ومن المتوقع أن تصل إلى منطقة البحر الأحمر في النصف الأول من أيار/مايو. كما تتواصل الجهود لحشد التمويل الإضافي اللازم للمشروع. وفي 4 أيار/مايو، ستستضيف هولندا والمملكة المتحدة مؤتمراً للمانحين ونأمل أن يسد الفجوة المتبقية. وفي الوقت نفسه توفر قرض بقيمة 20 مليون دولار من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ للسماح ببدء عملية المياه الشهر المقبل وتجنب أي تأخير بينما تتدفق المزيد من التبرعات.

تأتي هذه التطورات الإيجابية في وقت مبكر جداً بالنسبة لشعب اليمن الذي يواجه تهديدات إنسانية متعددة وخطيرة. ففي جميع أنحاء البلد هناك أكثر من 21 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة طارئة. كما أضافت الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة إلى عبء

الاقتصادية الملحة بدعم من الخبراء الفنيين اليمنيين والشركاء الدوليين والإقليميين.

ويجب أن يستند كل ذلك إلى العمل نحو عملية سياسية شاملة بين اليمنيين لأنهم وحدهم هم الذين يمكنهم النقاش واتخاذ قرار بشأن الحوكمة السياسية والاقتصادية والأمنية في مستقبل بلدهم في نهاية المطاف. بالإضافة إلى تفاعلي مع الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية، أوصل التشاور أيضاً مع النساء والشباب والمجتمع المدني اليمني. ودائماً ما يذهلني خلال تلك التفاعلات صمود النسيج الاجتماعي، الذي يعدّ من أهم الموارد الوطنية للبلد ويجب علينا الاستفادة منه لأجل السلام. لقد أجرى مكتبي مؤخراً مشاورات مع مجموعات متنوعة من اليمنيين حول تعزيز مشاركة النساء والفئات المهمشة في عملية السلام، ويجب أن يكون للمرأة رأي في مستقبل بلدها.

وينبغي ألا نخدع أنفسنا، فهناك الكثير من العمل الشاق الذي يتعين القيام به لبناء الثقة والتوصل إلى التسوية. ويتعين على اليمنيين العمل معاً تحت رعاية الأمم المتحدة للاتفاق على كيفية إنهاء هذه الحرب المروعة والطويلة الأجل. بل إن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به للتعافي وإعادة البناء والتوصل إلى سلام مستدام وعادل ومنصف. وسوف تشهد جهود الوساطة دائماً تغييرات وتكيفاً، ولكن يجب على الأطراف ألا تسمح بفوات هذه اللحظة دون التوصل إلى اتفاق فيما بينهم. وسأظل ممتناً دائماً للدعم الذي ألقاه من مجلس الأمن. وأطلب إلى المجتمع الدولي أن يضاعف دعمه لكفالة عدم ضياع هذه الفرصة الدقيقة والنادرة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته - وآمل ألا يمنعه من يجلسون على يمينه من مواصلة جهوده الاستباقية الرامية إلى تعزيز التسوية اليمنية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مضوي.

السيدة مضوي: شكراً سيدي الرئيس. يصادف هذا الشهر مرور عام على إعلان الهدنة في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة. وحتى بعد

تقدم في الوصول إلى المناطق المحرومة من الخدمات. وسوف تفتح وكالات الأمم المتحدة مكتبا في تعز وترسل بعثات إلى مواقع نائية في جميع أنحاء البلد. هذه جميعا خطوات إيجابية ولكنها تتخذ في ظل ظروف تتسم بالعوائق الكبيرة والمزمنة التي تحول دون وصول المساعدات. فحتى الآن، عام 2023 أبلغت وكالات الإغاثة عن وجود 628 قيدا على الوصول، معظمها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وتشمل هذه القيود المفروضة على التنقل والتدخل في تقييم الاحتياجات والتعاقد. كما أُبلغ عن وقوع حوادث في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بإصدار تصاريح العمل. وفي حين أن الغالبية العظمى من تلك الحوادث يتم حلها بفضل جهود دوائر العمل الإنساني إلا أنها تتسبب في تأخير لا مبرر له للبعثات الهامة وتعوق إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب. ويؤسفني أن أقول إن أحد المجالات التي لم يتم إحراز تقدم يذكر فيها هو مسألة القيود المفروضة على حركة عاملات الإغاثة اليمنيات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. لم تبرح القيود الحالية في منع الموظفين اليمنيات من المشاركة في الأنشطة الإنسانية الحيوية، وهذا بدوره يعيق بشدة توفير الخدمات الحيوية التي لا يمكن إلا للنساء تقديمها، بينما يقوض أيضا قدرتنا على الوصول إلى المجتمعات الأضعف. إن جميع موظفينا، بمن فيهم الموظفات، ضروريون للعمليات الإنسانية. هذا صحيح في اليمن كما هو الحال في أماكن أخرى. يجب أن يكونوا قادرين على التحرك بحرية ومن دون عوائق داخل البلد وخارجه على حد سواء.

كما أننا نتعامل بانتظام مع أنواع أخرى من القيود والتوجيهات التي تعيق الحركة الإنسانية. ففي 24 آذار/مارس، أعلنت سلطات الأمر الواقع الحوثية عن فرض قيود كبيرة على الرحلات الجوية للأمم المتحدة والرحلات الجوية الإنسانية من وإلى صنعاء، وعزت القرار إلى مسائل تتعلق بالرحلات الجوية التجارية الدولية. وبعد مفاوضات مكثفة قادها منسق الشؤون الإنسانية، اتفق على إمكانية استئناف رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ثلاثة أيام في الأسبوع. ونكرر دعوتنا إلى جميع أطراف النزاع، ولا سيما سلطات الأمر الواقع الحوثية،

العمل الإنساني الهائل أصلا. وقد ألحقت الأمطار الغزيرة أضرارا بأكثر من 100 000 شخص في جميع أنحاء البلد. لذلك لا يزال تأثير العمل الإنساني محدودا نسبيا حتى الآن غير أن التوقعات تشير إلى احتمالات زيادة سوء الأحوال الجوية. وعلى الرغم من عدم تجدد المعارك الكبيرة بعد، أدت الاشتباكات المتصاعدة في مأرب وشبوة إلى تشريد ما يقرب من 10 000 شخص منذ أوائل مارس/آذار. كما يستمر انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها مثل الحصبة وشلل الأطفال بوتيرة خطيرة مما يعرض الشباب الفتيان في اليمن إلى خطر أكبر. ونخشى أن يتفاقم هذا الانتشار بسرعة، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون حيث نشهد عوائق متزايدة أمام التحصين فضلا عن المعلومات الخاطئة التي تزيد الشكوك في اللقاحات. ولكن تواصل وكالات الإغاثة بذل كل ما في وسعها للاستجابة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لتوقع المخاطر والاستعداد لها قبل وقوعها.

في الوقت نفسه، يجري العمل أيضا على توفير ظروف أفضل حتى يتمكن الناس من بدء حياتهم واستعادة سبل عيشهم عندما يتوقف القتال في نهاية المطاف. تحقيقا لتلك الغاية، تكثف دوائر العمل الإنساني جهودها في الإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم المجتمعات المحلية النازحة وتشجيعها على الاندماج أو العودة إلى ديارها أو إعادة توطينها. في العام الماضي مكن تمويل دوائر العمل الإنساني من تجنب الأسوأ حيث شهدنا بحلول نهاية عام 2022 انخفاضا في عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد - من 19 مليون شخص إلى 17 مليون شخص. ولكن لا يزال ممكنا انتكاس هذه المكاسب بسهولة لانعدام التمويل المستدام. لذلك نحث المانحين على الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في مناسبة إعلان التبرعات المعقودة في شباط/فبراير فضلا عن زيادة دعمهم على وجه السرعة. إننا ندرك أن هذا الطلب ليس سهلا في ظل تقلص الميزانيات وارتفاع الطلب. ونعلم أن لدى الجهات المانحة مخاوف تتعلق بزيادة القيود والتدخل، خاصة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية التي تتعلق ببيئة العمل الصعبة في اليمن. فخلال الشهر الماضي واصلت دوائر العمل الإنساني إحراز

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ونائبة المدير مضوي على إحاطتهما وأتمنى للسيد غرونديبرغ الشفاء العاجل لذراعه اليمنى. ترحب المملكة المتحدة بالجهود الجارية للنهوض بالسلام في اليمن. وتمثل زيارة الوفدين السعودي والعُماني إلى صنعاء تقدماً في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية للصراع المستمر منذ ثماني سنوات. إن عودة مئات المحتجزين السابقين إلى ديارهم تقدم موضع ترحيب للأفراد وأسرهم، وكذلك لآفاق السلام الأوسع. ونهني جميع المعنيين على عودتهم سالمين. إن المحادثات السياسية الجامعة بين اليمنيين تحت رعاية المبعوث الخاص خطوة تالية حيوية. وفي هذا الوقت المفعم بالأمل، نحن ممتنون لوحدة مجلس الأمن. يجب أن يظل تحسين حياة الشعب اليمني بشكل مستدام أولويتنا الجماعية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو الطرفين إلى الامتناع عن الاستفزاز. كان للاشتباكات الأخيرة في مأرب وشبوة عواقب إنسانية كبيرة، حيث أدت إلى نزوح 10 000 شخص وتهديد التقدم نحو السلام.

ومن الواضح أن الحاجة إلى استجابة إنسانية مؤثرة لا تزال حاسمة، لا سيما ما دامت هناك فجوة كبيرة في التمويل. وبينما نشيد بالتقدم المحرز، ما زلنا ندعو إلى مزيد من الطموح في معالجة توصيات التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات. وكما قالت السيدة مضوي للتو، فإننا نحث السلطات في جميع أنحاء اليمن على السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق من أجل المضي قدماً في العمل الإنساني الحيوي. وعلى وجه الخصوص، نردد دعواتها إلى وضع حد للعوائق التي تعترض التقييم والرصد المستقلين، والاختيار العادل لمقدمي الخدمات، وحرية التنقل، ولا سيما حرية تنقل العاملات الوطنيات في مجال المعونة في الشمال. وعلى الأمم المتحدة والجهات المانحة والسلطات المحلية تكثيف جهودها والعمل معاً لتلبية احتياجات الناس في اليمن بشكل فعال.

لوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال تسهيل المرور السريع ومن دون عوائق للإغاثة الإنسانية وضمان حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني حتى يتمكنوا من تنفيذ مهامهم الأساسية. وقد وقعت عمليات اختطاف سيارتين على الأقل منذ إحاطتنا السابقة (انظر S/PV.9282) على الساحل الغربي وفي أبين. وفي صنعاء، لا يزال اثنان من موظفي الأمم المتحدة احتجزاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 رهن الاحتجاز. ولا يزال موظفو الأمم المتحدة الخمسة الذين اختطفوا في أبين العام الماضي مفقودين، بعد 14 شهراً. وندعو إلى إطلاق سراحهم فوراً وحماية جميع العاملين في المجال الإنساني.

وفي حين أن التمويل والوصول أمران حاسماً للأهمية لعمليات المعونة الفورية، يجب علينا أيضاً أن نستعد على المدى الطويل. وهذا يعني معالجة الأسباب الكامنة وراء الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الاقتصاد اليمني المتدهور، وهو في حد ذاته نتاج النزاع. ويتمثل جزء حاسم من هذا العمل في حماية تدفق الواردات التجارية. وقد ذكرت بالفعل أنه أحرز بعض التقدم المشجع في ذلك الصدد. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء بعض العوائق المستمرة، لا سيما أمام النقل البري للسلع التجارية من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى تلك الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وإلى جانب الواردات التجارية، يجب بذل المزيد من الجهود لتحقيق استقرار الاقتصاد اليمني، مثل تعزيز دخل الناس، وتوسيع نطاق جهود إزالة الألغام واستعادة الخدمات الأساسية. ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان استئناف صادرات النفط من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك تعزيز احتياطات العملات الأجنبية.

خلاصة القول، نحن بحاجة إلى إجراء عاجل لا لبس فيه بشأن ثلاث نقاط - زيادة التمويل، والوصول بدون عوائق، والاستثمارات الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد. ولكن اليمنيين يحتاجون بالدرجة الأولى إلى سلام دائم. وقد حان الوقت الآن لتحقيقه.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر السيدة مضوي على إحاطتها.



في جنيف الشهر الماضي. إنه تدبير هام لبناء الثقة يبعث على مزيد من التفاؤل بأنه مع الالتزام والتصميم، يمكن للأطراف أن تتوصل إلى اتفاق بشأن بعض أهم مسائل النزاع. ونشيد بجهود جميع الأطراف المعنية، ولا سيما المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتحقيق ذلك الإنجاز. إننا ندعم كل جهد يقربنا خطوة من السلام الدائم في اليمن.

وندعو الأطراف إلى اغتنام الفرصة وتعميق مفاوضاتهم بحسن نية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار على مستوى البلاد من شأنه أن يوفر للشعب اليمني فرصة لرسم مستقبله السياسي في نهاية المطاف. إن الأشهر القليلة من الهدوء النسبي الذي تمتعوا به بعد بدء الهدنة التي انتهت صلاحيتها قبل عام أعطتهم لمحة عن الفرص التي تنتظرهم إذا كان هناك حل مستدام لأزمة البلد. لذلك فإن أي محاولة من جانب أي من الأطراف لعكس مسار هذا التقدم الضئيل ستؤدي إلى نتائج عكسية ولا ينبغي قبولها. كما تود الدول الأفريقية الثلاثة تذكير المجلس بأن الأمل في سلام دائم في اليمن يتطلب متابعة عملية سياسية شاملة تأخذ في الاعتبار جميع شرائح السكان، بما في ذلك النساء. لذلك رحبنا بعقد المبعوث الخاص في الشهر الماضي اجتماعاً تشاورياً في القاهرة مع رجال ونساء يمينيين كخطوة هامة نحو المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة اليمنية في جميع مراحل عملية السلام. وهذا أمر حاسم بشكل خاص بالنظر إلى استعدادهم وقدرتهم المثبتين منذ أمد بعيد على المشاركة في الجهود المجتمعية والوطنية الرامية إلى حل النزاع.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة، فقد فوجئنا بالاستقرازمات الحوثية التي لا تتوقف، بما في ذلك التصعيد العسكري في مأرب وشبوة واستهداف كبار المسؤولين في الحكومة اليمنية في تعز. ونجدد نداءنا لهم بإعطاء الأولوية لمصالح اليمنيين وإظهار التزامهم الكامل بعملية السلام من أجل الحفاظ على الوضع الأمني الهش في البلد.

ويجب ألا يتوانى المجتمع الدولي في جهوده لمعالجة الأزمة الإنسانية التي يواجهها البلد. وعلى الرغم من التقدم الضئيل الذي أحرز

وأخيراً، نحن في مرحلة حاسمة من جهود التصدي للتهديد الذي تشكله ناقلة النفط صافر. لقد بدأت السفينة البديلة رحلتها إلى اليمن، ولكن لا يوجد تمويل كاف لتنفيذ عملية الإنقاذ. ستكون تكاليف عدم اتخاذ إجراء باهظة، مع تدمير الحياة البحرية وسبل العيش الساحلية، وتعطل المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لـ 17 مليون شخص، وفقدان الاقتصاد العالمي للمليارات كل يوم. وفي 4 أيار/مايو، ستشارك المملكة المتحدة مع هولندا وبالشراكة مع الأمم المتحدة في استضافة مؤتمر لإعلان التبرعات، كما ذكرت السيدة مضوي. يهدف المؤتمر إلى سد النقص وتوفير حل طويل الأجل لليمن. وعلينا جميعاً - الدول والقطاع الخاص والأفراد - أن نضاعف جهودنا ونساعد. لقد حان وقت العمل. ولنا جميعاً مصلحة في تجنب هذه الكارثة المحتملة.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وبلدي غانا. ونشكر المبعوث الخاص هانس غرونبرغ ونائبة مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، على إحاطتهما، ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

ويشجعنا التفاؤل المتجدد المحيط بالمفاوضات الجارية لإيجاد حل للنزاع اليمني. ونرحب بالبراغماتية التي اتسمت بها حتى الآن مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في النزاع، لا سيما المفاوضات المباشرة بين المملكة العربية السعودية والحوثيين ودور الوسيط القيم الذي تضطلع به عمان، مما يدل على أهمية الجهود الإقليمية في عملية التفاوض. غير أن الحل المستدام للنزاع يكمن بشكل راسخ في أيدي الشعب اليمني. ويحدونا الأمل في أن ترسي الجهود الدولية والإقليمية الحالية الأساس اللازم لعملية سياسية جامعة يقودها ويملكها اليمنيون وتؤدي إلى حل دائم وشامل للنزاع. وندعو الطرفين إلى الاستفادة من مناخ الثقة والأمل والحماس السائد الذي يحيط بالمفاوضات لتحقيق تقدم كبير في إنهاء الأزمة.

وقد شجعنا أيضاً إطلاق سراح ما يقرب من 900 محتجز مرتبط بالنزاع هذا الشهر كجزء من تنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف

المرتبطتين بهذا الخطر وزيادة الإنتاجية الاقتصادية مع عودة ما يشبه الحياة الطبيعية إلى البلاد. وإلى جانب ضمان سلامة المدنيين، ستساعد الزيادة في جهود إزالة الألغام على تطهير الأراضي الزراعية المتضررة منها لإنتاج الأغذية والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي للبلاد. ونجدد دعوتنا إلى التعاون الدولي والمحلي الفعال للتعامل الشامل مع هذه القضية.

ويجب ألا نقلل من الخطر الذي تشكله المعلومات المغلوطة والمضللة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والتي تهدف إلى تقويض ثقة الناس في اللقاحات واستعدادهم لتطعيم أطفالهم. يجب أن نتوقف تلك الأفعال لصالح صحة الأطفال. ويجب مواصلة إيلاء اهتمام خاص للرعاية العام للأطفال الذين تضرروا بشكل كبير من الحرب. ومن المؤسف أن العديد من الأطفال، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا يزالون يعيشون في ظروف يرثى لها دون الحصول على مرافق صحية جيدة أو مياه، مما يعرضهم لخطر متزايد من سوء التغذية والكوليرا والوفاة من الأمراض المعدية الشائعة. وينبغي أن تسود مصالح الأطفال الفضلى في جميع الأوقات.

وفيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط صافر، نتطلع إلى الوصول السريع لناقلة النفط الخام إلى اليمن الشهر المقبل لبدء المرحلة الأولى من العملية. ونتوقع أن تتعاون جميع الأطراف مع الأمم المتحدة، عند وصولها، من أجل النقل الآمن والسريع للنفط من السفينة المتهالكة إلى الناقلة التي تم الحصول عليها حديثاً. وعلى الرغم من استمرار النقص في التمويل، فإن المجتمع الدولي قريب جداً من تجنب كارثة بيئية وإنسانية عالمية كبرى ويجب ألا يدع هذه الجهود تقوض بسبب ما يقرب من 29 مليون دولار مستحقة.

يقف الشعب اليمني مرة أخرى على أعتاب الانتهاء من العواقب المدمرة لسنوات من النزاع التي لم تجلب له سوى اليأس والمعاناة. ويجب على الأطراف ألا تدع تلك الفرصة تفلت من بين أصابعها. إن السلام، الذي كان الشعب اليمني يتوق إليه على مدى السنوات الثماني الماضية، أصبح أخيراً في متناول الأطراف التي لا تحتاج إلا إلى يد ممدودة إليها كي تمسك بها.

مؤخراً على الجبهة الإنسانية، لا تزال الاحتياجات مرتفعة، حيث لا تزال أغلبية السكان بحاجة إلى المساعدة. وندعو إلى زيادة الدعم الدولي لسد فجوة التمويل اللازمة لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تواجه الشعب اليمني بشكل فعال. ونشعر بالحزن لأن القيود المفروضة على الوصول لا تزال قائمة ولا تزال تشكل عائقاً رئيسياً أمام تقديم المساعدات بكفاءة وفعالية في اليمن على الرغم من الاحتياجات الإنسانية الماسة للشعب. إن فرض عوائق إدارية وبيروقراطية على عمليات الوكالات الإنسانية، بما في ذلك القيود المفروضة على حركة الموظفين، يؤثر على إيصال المساعدات الإنسانية ذات الأهمية الحيوية إلى شرائح المجتمع اليمني. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار شرط اصطحاب المحرم المفروض على الموظفين في المجال الإنساني، ما يتطلب أن يرافقهم أولياء من الذكور في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي ذلك الصدد، نجدد نداءنا إلى الأطراف، ولا سيما الحوثيين، لاحترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين.

ومع احتمال السلام الذي يلوح في الأفق، يجب بذل كل جهد ممكن لدعم الاقتصاد اليمني الضعيف لخلق فرص قابلة للتطبيق لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتقليل اعتمادها على الدعم الإنساني الخارجي. وفي هذا الصدد، نجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي لمواءمة دعم اقتصاد البلاد مع كل جهد يهدف إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني. وقبل كل شيء، يحمل الحل السلمي للنزاع العديد من الاحتمالات لاقتصاد البلاد المتعثر أكثر من أي شيء آخر. وسيجعل من الممكن جدولة المزيد من الرحلات الجوية من وإلى اليمن، وفتح الموانئ لدخول السلع الأساسية لليمنيين العاديين والمساعدة في تخفيف التضخم. وقبل كل شيء، سيسهل استئناف صادرات النفط لجلب القطع الأجنبي الذي تشتد الحاجة إليه لدفع رواتب الموظفين العموميين، من بين أمور أخرى.

يجب معالجة الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن بشكل مباشر لخفض عدد الضحايا



عمان في المحادثات وندعو الحوثيين إلى الانخراط فيها بحسن نية من أجل المستقبل المشترك لجميع اليمنيين. إن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة، بمشاركة النساء والشباب وجميع فئات المجتمع اليمني، أمر حيوي للحفاظ على السلام في اليمن. ويجب على مجلس الأمن أن يبقى على دعمه الموحد لليمن في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الاشتباكات المسلحة مع الحوثيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ونكرر دعوتنا إلى وقف التصعيد والامتناع عن الهجمات العسكرية التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن وتضرر بالمدنيين وندعو الحوثيين إلى الالتزام بالسلام بشكل كامل.

وقد أصبحت الحاجة إلى مسار سياسي واعد نحو تسوية طويلة الأمد أكثر وضوحاً بالنظر إلى الحالة الكارثية العامة في البلد، كما ذكرتنا ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرة أخرى اليوم. وتتجلى ندوب الحرب المستمرة منذ قرابة العقد كأوضح ما يكون في الأزمة الإنسانية الرهيبة. ولئن كان الكثيرون ما زالوا يلقون حتفهم دون داع في الحرب، فإن الكثيرين جدا غيرهم يموتون بسبب تداعيات الحرب، متمثلة في نقص الضروريات والخدمات اليومية والمجاعة والأمراض.

وندين بشدة فرض أي قيود على العمل الإنساني، ولا سيما على الموظفين المحليات في المجال الإنساني اللواتي يشكل عملهن أمراً ضرورياً للوصول إلى من هم في أمس الحاجة للمساعدة، أي الأعداد التي لا تحصى من النساء والفتيات والأطفال الذين تضرروا بشدة من النزاع جراء القيود المفروضة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وندعو الطرفين إلى ضمان حرية الوصول وحرية الحركة لجميع الموظفين المحليات في المجال الإنساني.

أخيراً، نكرر دعوتنا للإفراج الفوري عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من المدنيين الذين اختطفهم الجماعات المسلحة أو اختفوا قسراً، وكذلك عن اليمنيين المحبوسين منذ فترة طويلة ممن كانوا يعملون لحساب الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أتمنى للمبعوث الخاص غروندبرغ وذراعه اليمني الشفاء العاجل.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ونائبة المدير مضوي على إحاطتهما.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، رأينا بصيص أمل في محيط اليأس الذي غرق فيه اليمن في حربه المستمرة منذ ثمانين سنوات. وستؤدي الهدنة، من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر، إلى انخفاض حاد في مستويات العنف، وستفتح قبل كل شيء ولأول مرة منذ سنوات نافذة أمل لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وبدء عملية سياسية - تطلعاً لآفاق مستقبل أفضل لجميع اليمنيين. ولكن للأسف، لم يكن هناك وقف لإطلاق النار. وحتى الهدنة لم يتم تجديدها لوقت أطول؛ ولم يفتح الطريق إلى تعز، كما هو مطلوب؛ والقتال، بشكل عام، لم يتوقف. ولكن ليس هناك من ينكر أن الرغبة في التغيير كانت تلوح في الأفق. وقد سادت تلك الروح الحقيقية واستمرت ثمارها الإيجابية.

في هذه الحالات العصيبة، التي تتعرض فيها للخطر الأرواح البشرية، لكل خطوة أهميتها. وينبغي الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من أجل مواصلة البناء على التوقعات الإيجابية. إن الرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء قد سمحت لآلاف الأشخاص بالسفر. ومكّن النشاط في ميناء الحديدة من دخول البضائع المنقذة للحياة للجميع. إن تبادل الأسرى خطوة هامة إلى الأمام نرحب بها ترحيباً كبيراً، ونشيد بدور المجتمع المدني في ذلك الصدد. تساعد تلك التطورات الإيجابية على بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين الطرفين بغية المضي قدماً. ويسرنا أن نشير إلى أن جميع الأطراف قد قبلت بأن الحرب ليست هي الحل وأن السلام، مهما كان صعباً، هو أفضل بديل للجميع.

وفي ذلك السياق، نرحب بالمحادثات في صنعاء بين المملكة العربية السعودية وعمان والحوثيين ونتطلع إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الإيجابية. إننا نقدر دور المملكة العربية السعودية وسلطنة

وتدعو مالطة الحوثيين إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة عمال الإغاثة والتعاون مع دوائر العمل الإنساني لإيجاد طريقة مقبولة للمضي قدماً. فهذه التعطيلات تحد من إيصال المساعدة الإنسانية وتحول دون تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية. ويجب السماح للقائمين على عمليات الإغاثة بأداء عملهم المهم للغاية دون تدخل ويجب على السلطات ضمان سلامة عمال الإغاثة وموظفي الدعم. وعلاوة على ذلك، تقيد شروط وجود محرم التي يفرضها الحوثيون حرية تنقل النساء والفتيات اليمنيات، وكذلك العملات في المجال الإنساني. وللأسف، فإن هناك تشدداً في إنفاذ هذه الشروط.

وفي ملاحظة أكثر إيجابية، فإنه مما يشجع مالطة كثيراً الإفراج عن حوالي 900 محتجز لأسباب مرتبطة بالنزاع خلال عطلة نهاية الأسبوع بموجب الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الإشرافية لتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين في الشهر الماضي. والاتفاق خير مثال على روح التوافق وبناء الثقة ونشيد بمكتب المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر على دعمهما. ونأمل أن يتمكن الطرفان من البناء على نجاح هذا التعاون والوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق ستوكهولم والإفراج عن جميع المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع والمحتجزين عسافاً.

ويسر مالطة أيضاً أن ترى المزيد من التطورات بشأن العملية التي تنسقها الأمم المتحدة بشأن خزان النفط العائم صافر. ونشيد بالزملاء في الأمم المتحدة على عملهم الدؤوب.

تتعلق النقطة الأخيرة في بياني بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي لا تزال أحد الأسباب الرئيسية لوفاة المدنيين في اليمن، ولا سيما الأطفال. وحتى عندما يُعلن أخيراً عن تحقيق السلام في اليمن، فإن إرث هذه المتفجرات سيبقى حياً، سواء في صورة إصابات تغير حياة الأطفال الذين فقدوا أطرافهم أو انفجارات متفرقة تقتل عشوائياً وتلوث الأراضي الزراعية. وتدعو الأطراف إلى وقف استخدام هذه الأسلحة العشوائية ودعم الجهود العاجلة لإزالة الألغام.

في الختام، تؤكد مالطة مجدداً على عدم إمكانية وجود حل عسكري للنزاع في اليمن. وتقع على عاتق الأطراف مسؤولية إظهار القيادة والتوصل إلى حلول توفيقية وإبداء الإرادة الثابتة لتحقيق السلام.

لم يعد السلام أمنية بعيدة المنال في اليمن. بل إنه احتمال حقيقي. ويجب على اليمنيين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بذل كل ما في وسعهم لتجنب ضياع هذه الفرصة.

السيدة فرانزير (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه بالشكر إلى المبعوث الخاص غرونديبرغ ونائبة مدير العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، على إحاطتهما، وأقدر مشاركة ممثل الجمهورية اليمنية في جلسة اليوم.

في نيسان/أبريل من العام الماضي، اتفق الطرفان المتحاربان في اليمن على هدنة عسكرية، كانت بمثابة لحظة أمل مهمة وأتاحت لليمنيين الذين يعانون من أهوال الحرب فترة راحة حيوية. وبعد انقضاء الهدنة، ظلت المبادئ الأساسية قائمة، الأمر الذي حقق الهدوء النسبي في جميع أنحاء البلد. وتقع على عاتق طرفي النزاع، وخاصة الحوثيين، مسؤولية الحفاظ على المكتسبات التي حققتها خلال الأشهر الـ 12 الماضية والبناء عليها لإحلال السلام. ويجب على الطرفين الامتناع عن أي استغزازات أو تصعيدات والمشاركة بشكل بناء في حوار حقيقي من أجل التوصل إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية في دعمهما لإحلال السلام في اليمن وقد أثلج صدرنا رؤية الأطراف تشارك في حوار. وفي هذا المنعطف الدقيق، نكرر التأكيد على أهمية بدء عملية شاملة للجميع بقيادة يمنية، تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والمجتمع المدني، تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام المستدام والدائم.

في غضون ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية مدمرة للسكان المدنيين في البلد. ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تتعثر بسبب العقبات والقيود البيروقراطية، مما يهدد حياة ملايين اليمنيين الذين يحتاجون إلى إغاثة عاجلة. ويشمل ذلك إيصال اللقاحات، ولا سيما للأطفال، لضمان الحماية من المرض أو الوفاة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها مثل الحصبة وشلل الأطفال.

نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تدهور ظروف العمل والظروف الأمنية للعاملين في المجال الإنساني. ويجب إنهاء القيود التي يفرضها الحوثيون على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، والتي أشارت إليها السيدة مضوي، بما في ذلك القيود المفروضة على العاملات في مجال تقديم المعونة اللواتي يجب أن يعملن تحت إشراف أحد محارمهن من الذكور. وتدعو فرنسا الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني المحتجزين.

أخيرا، وفيما يتعلق بحالة خزان النفط صافر، ترحب فرنسا بالتقدم المحرز مؤخرا. وهناك سفينة في طريقها إلى البحر الأحمر للسماح بنقل النفط. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى ما يقارب 30 مليون دولار لضمان التنفيذ الكامل لهذه العملية الطارئة وتدعو الدول الأعضاء والقطاع الخاص إلى مضاعفة الجهود، بما في ذلك في ضوء مؤتمر المانحين الذي تشترك في تنظيمة المملكة المتحدة ومملكة هولندا في أوائل أيار/مايو.

**السيدة سانشيس إسكييردو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):** أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غرونبرغ، على المعلومات التي قدمها وأتمنى له الشفاء العاجل. ونشكر أيضا نائبة مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما نرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في جلسة هذا الصباح.

وتعرب إكوادور عن إشادتها وترحيبها بالعمل الدؤوب والفعال الذي يقوم به المبعوث الخاص غرونبرغ وفريقه، الذين تمكنت جهودهم مع حكومة اليمن والحوثيين ومختلف بلدان المنطقة من تهيئة ظروف مؤاتية للتوصل إلى اتفاق سياسي مسؤول ومستدام بعد ثماني سنوات من النزاع. ويتفق وفد بلدي مع وجهة نظر المبعوث الخاص بشأن الزخم المتجدد لتحقيق السلام في اليمن والمنطقة وكذلك على الصعيد الدولي - ومع أنه بعث الآمال في توطيد اتفاق شامل يقوم على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد والمصالحة الوطنية. فالإفراج عن ما يقرب من 900 سجين سياسي واحد من النتائج الملموسة لعملية الحوار،

**السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر المبعوث الخاص هانس غرونبرغ على إحاطته وأتمنى له الشفاء العاجل. وأود أيضا أن أشكر السيدة غادة مضوي على إحاطتها. وأرحب بوجود ممثل اليمن في القاعة اليوم.

فيما يتعلق بالهدنة، نرحب بالزخم الإيجابي الحالي. والسياق موات لإرساء أسس الثقة بين الطرفين. وعلى أرض الواقع، نرى أن الهدنة مستمرة، حتى وإن كان علينا توخي الحذر من أي استقزاز. وقد أدان مجلس الأمن مؤخرا التصعيد في محافظتي مأرب وشبوة، والذي يتحمل الحوثيون المسؤولية عنه. ويجب تحويل هذه الهدنة إلى وقف كامل ودائم للأعمال القتالية. وتدعو فرنسا الأطراف، وفي مقدمتها الحوثيون، إلى التصرف بمسؤولية للتوصل إلى اتفاق سياسي مع الحكومة اليمنية.

وترحب فرنسا بالتقدم المحرز فيما يتعلق ببعض تدابير بناء الثقة. ونرحب بالاتفاق المبرم في جنيف في 20 آذار/مارس بشأن تبادل الأسرى وتدعو إلى تنفيذه بالكامل. وتدعم فرنسا أيضا آليات الأمم المتحدة لبناء الثقة مثل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، ونتخذ أيضا إجراءات للحفاظ على الأمن البحري في المنطقة. إن المناقشات الجارية على المستوى الدبلوماسي مشجعة. وترحب فرنسا بجهود ومشاركة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وغيرهما من الجهات الفاعلة في المنطقة. ولا بد أن يظل مجلس القيادة الرئاسي، الذي مر عام على إنشائه، موحدا في ضوء المناقشات المقبلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يدعم عمل المبعوث الخاص، الذي نشيد بجهوده، للتوصل إلى خطة للسلام. فهذا هو السبيل الوحيد نحو حل سياسي شامل وجامع، يأخذ في الاعتبار شواغل ومصالح جميع اليمنيين. وتدعو فرنسا إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والواسعة والفاعلة للمرأة اليمنية في المفاوضات السياسية. وإيجاد حل سياسي دائم هو السبيل الوحيد لتحقيق تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي في اليمن والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

إن الدافع الرئيسي للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي هو رفاهية 21.6 مليون يمني يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة - وال 4.5 ملايين شخص الذين شردهم العنف وانعدام الأمن قسرا، فضلا عن الأطفال المعرضين لخطر القتل أو التشويه بسبب الألغام والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وبالنسبة عنهم، أكرر دعوة وفد بلدي إلى مواصلة الجهود للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل ومستدام يؤدي إلى تهئية بيئة من السلام والاستقرار والرفاه.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص غرونبرغ ونائبة المدير مضوي على إحاطتهما.

يصادف هذا الشهر مرور عام على الاتفاق على الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة. وإذ نرى الزخم المتزايد، بما في ذلك التقدم الملموس الذي أحرز مؤخرا في شكل تبادل للأسرى، يبعث فينا الأمل التواصل المتزايد بين أطراف النزاع وبلدان المنطقة. ونعتقد أن المشاركة المستمرة يمكن أن تساعد في بناء الثقة وتمهيد الطريق لحوار هادف نحو سلام دائم في اليمن. وفي الوقت نفسه، يؤسفنا أن نشهد التصعيد العسكري من جانب الحوثيين الذي أسفر عن سقوط عدد من الضحايا، وتدين اليابان ذلك التطور. ونعيد التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في اليمن، وكما قال مجلس الأمن بصوت واحد من خلال بيانه الصحفي هذا الشهر (SC/15251)، ينبغي للأطراف أن تتخرب بشكل بناء في الجهود الرامية إلى حل النزاع بالوسائل السلمية. ولا غنى عن دور المبعوث الخاص في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي شامل وجامع للنزاع. وتكتسي ملكية الشعب اليمني أهمية بالغة في أي حل من ذلك القبيل.

وعلى الرغم من أننا سمعنا إفادات واعدة بآخر المستجدات اليوم، علينا أن نذكر أنفسنا بأن الأزمة الإنسانية في اليمن لا تزال قائمة. ونظل ندعو إلى إتاحة إمكانية وصول من دون عوائق لعمليات المساعدة الإنسانية لمساعدة المحتاجين. كما نود أن نسترعي الانتباه إلى الحقيقة المأساوية المتمثلة في أن العديد من اليمنيين يقعون ضحايا لآفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن البشري. وإذا لم نحل تلك المشكلة، ستظل حياة الناس مهددة.

ونأمل أن نرى إطلاق سراح المزيد من السجناء قريبا. ونضم صوتنا إلى الدعوة إلى إزالة العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، وفقا للقانون الدولي. ومن غير المقبول أن تستمر الموظفين في المجال الإنساني في هذه اللحظة الحرجة في رؤية عملهم مقيدا وسلامتهم مهددة.

إننا نسلم بأن السياق السياسي هش وأن مخاطر كبيرة لا تزال قائمة. وإذا أريد معالجة الحالة في البلد، فإننا نعتقد أنه يتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تعمل بشكل متضافر للاستجابة للتحديات التي قد تعقب وفقا نهائيا للأعمال العدائية، وأهمها التخطيط لخريطة طريق لانتقال سياسي شامل وتشاركي؛ وإيلاء الاهتمام لاحتياجات المساعدة الإنسانية؛ وإعادة بناء البنية التحتية لتوفير الخدمات الأساسية؛ والحد من التهديدات الأمنية؛ وإنشاء مؤسسات الدولة التي ستمكن من إعادة تنشيط الاقتصاد والاستثمارات والتنمية. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي إلى مواصلة العمل على تعزيز ثلاثة مجالات محددة.

أولا، يجب علينا أن نحافظ على الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الهدنة بغية منع تصعيد الأعمال العدائية.

ثانيا، يجب علينا أن نواصل تنفيذ استراتيجيات مثل عملية التشاور مع اليمنيين رجالا ونساء، التي يمكن أن تكفل نهجا شاملا وتشاركيا تجاه عمليات مفاوضات السلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن بشأن مشاركة المرأة الكاملة وعلى قدم المساواة والموضوعية في كل مرحلة.

ثالثا، يجب علينا أن نكفل الإنعاش الاقتصادي للبلد وتنميته من خلال جملة أمور منها إزالة العقبات التي تقيد عمليات مطاراته الوطنية والدولية وموانئه الرئيسية، الأمر الذي قد يحسن كذلك إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وقد شعرنا بالارتياح لعلمنا بأن حالة ناقلة النفط صافر على وشك أن تحل. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لعمل جميع الأطراف التي جعلت العملية ممكنة. نأمل أن يتم التغلب على التهديد الذي يتعرض له اليمن والمنطقة في الأسابيع القليلة المقبلة وأن تصل مساهمات الجهات المانحة إلى البلد بأسرع ما يمكن.

بمكان أن تمتنع الأطراف عن الاستنزافات وأن تولي الأولوية لرفاهية الشعب اليمني. فقد كان التصعيد العسكري الأخير في محافظتي شبوة ومأرب، الذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا من كلا الجانبين، مقلقا للغاية. وفي ذلك الصدد، تشير البرازيل إلى أن مجلس الأمن قد أجمع على إدانة تلك الهجمات، التي تهدد بتقويض الزخم الإيجابي الذي نشهده في الميدان. لذلك فإننا ندعو جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، إلى ممارسة ضبط النفس والالتزام بوقف التصعيد لمنع العودة إلى مأساة الحرب الشاملة. يجب أن نتذكر أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في اليمن إلا من خلال الحوار والتسوية وليس القوة. تكرر البرازيل دعوتها إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في اليمن بحيث يؤدي إلى عملية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما يجب أن يشمل الطريق إلى المصالحة أيضا خطة شاملة لإعادة البناء الاقتصادي بحيث تشمل إعادة بناء البنية التحتية للبلد وتعزيز الصناعات المحلية وضمان حصول جميع اليمنيين على الخدمات الأساسية والفرص لحياة أفضل. إن للمجتمع الدولي دورا حاسما في دعم هذه الجهود وتوفير الموارد والخبرات اللازمة لمساعدة البلد على التصدي للتحديات التي يواجهها وتحقيق النمو والتنمية المستدامين.

في الوقت نفسه لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في اليمن حيث لا يزال ملايين الأشخاص يعانون من العجز عن تلبية احتياجاتهم الآنية بما في ذلك الغذاء والماء والرعاية الصحية. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتخفيف معاناتهم. يشمل ذلك معالجة مسألة الأمن الغذائي التي تكتسي أهمية قصوى. وإن لجميع الناس الحق في الحصول على طعام مغذٍ وبأسعار معقولة. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي لمساعدة اليمن على بناء أنظمة زراعية قادرة على الصمود ويمكنها دعم الأمن الغذائي على المدى الطويل وتوفير الأساس لتنمية البلد. وكما أوضحنا في مناسبات سابقة فإن تعزيز الأمن الغذائي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة والتوصل إلى حلول دائمة. ويجب ألا تعوق التدابير التقييدية المفروضة على اليمن الوصول إلى السلع الزراعية أو الانتعاش من الظروف

وقد بعث فينا الأمل أن نسمع من ممثل اليمن، أثناء الإحاطة التي عقدت الشهر الماضي (انظر S/PV.9282)، أن حكومة اليمن تتفد الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتعزيز المؤسسات الاقتصادية. فإنشاء مؤسسات قادرة على الصمود أمر حيوي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل في اليمن، كما إن معالجة المسائل المتعلقة بالبنك المركزي اليمني وعملة البلد تتماشى مع تحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، تعتقد اليابان أنه يجب على المجلس أن يقف متحدا في دعم تلك المكاسب الناشئة ولكن هشّة. ويجب عدم تقويت هذه الفرصة. تواصل اليابان بذل جهود دبلوماسية وتقديم مساعدات إنسانية ودعم لبناء القدرات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في اليمن.

**السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر مقدمي الإحاطتين كليهما على تقريريهما بآخر المستجدات الزاخرين بالمعلومات. وتود البرازيل أن تعرب عن تقديرها لعملهما وتقائهما في دعم السلام والاستقرار والنقدّم لجميع اليمنيين. كما أرحب بوفد اليمن في جلسة اليوم.

تبعث فيها الأمل التطورات الإيجابية في المنطقة، التي تشمل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران. وتهنئ البرازيل الصين مرة أخرى على نجاحها في التوسط في ذلك الاتفاق. ونود أيضا أن نشير إلى الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها حكومتا العراق وعمان في عملية تحقيق التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران. إن الاتفاق الأخير، بذات روح الحوار والتعاون، بشأن تبادل ما يقرب من 900 محتجز مرتبط بالنزاع خطوة واعدة أخرى في الاتجاه الصحيح. فهي لا تساعد على إعادة بناء الثقة فحسب، بل كذلك تبعث برسالة قوية بأنه يمكن تحقيق السلام من خلال الدبلوماسية والتفاوض. وتشيد البرازيل بمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع الأطراف المعنية على ذلك الإنجاز. كما نحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة إحراز التقدم على طريق السلام.

وإذا أردنا الاستفادة بشكل فعال من الفرصة التي أتاحتها الدفعة المتجددة للتوصل إلى حل مستدام للنزاع في اليمن، فمن الأهمية



التوتر، فضلا عن منع المزيد من التدهور في الحالة الأمنية لتهينة الظروف اللازمة للتسوية السياسية للمسألة اليمنية.

لا تزال الحالة الإنسانية في اليمن مزرية، حيث تفاقم سوء التغذية بينما يعيش أكثر من ثلثي السكان تحت خط الفقر. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية والإنمائية في اليمن لأجل ضمان توفير التمويل الكافي لعمليات الأمم المتحدة هناك. وينبغي للأطراف المعنية أن توفر التسهيلات اللازمة للعمليات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وأن ترفع القيود غير المبررة المفروضة عليها.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر التي تشكل تهديدا كبيرا نظرا لعواقبها المحتملة، يجب أن نشرع في نقل النفط الخام في أقرب وقت ممكن. لقد أبحرت الناقلات البديلة لصافر إلى البحر الأحمر بعد إعادة تجهيزها في ميناء صيني، ويعد ذلك خطوة رئيسية نحو تنفيذ نقل النفط الخام. كما تعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية وتأمل أن تتوفر الأموال المطلوبة المرصودة في الميزانية في أقرب وقت ممكن.

على صعيد آخر في اجتماع وزيرا خارجية المملكة العربية السعودية وإيران في 6 نيسان/أبريل في بيجين وأعلننا استئناف العلاقات الدبلوماسية فوراً. وأعرب البلدان عن استعدادهما لاتخاذ خطوات جديدة على طريق الانفراج نتيجة لحوار بيجين بين المملكة العربية السعودية وإيران في أوائل آذار/مارس. إن ذلك يكتسي أهمية كبيرة فيما يتعلق بتعزيز الوحدة والتعاون الإقليميين وتخفيف حدة التوتر في المنطقة. كما يقدم مثالا جيدا لحل النزاعات عن طريق الحوار والتشاور فضلا عن أنه نموذج ممتاز لتعزيز مبادرات الأمن العالمي، ويدل تماما على أن السلام والتنمية يشكلان التطلع المشترك للشعوب ويمثلان الاتجاه الحالي في الشرق الأوسط. وتأمل الصين أن تواصل جميع الأطراف في اليمن المضي في الاتجاه الإقليمي الحالي وأن تستجيب لتطلعات الشعب وأن تستغل الفرص المتاحة بشكل إيجابي فضلا عن بذل جهود أكبر واتخاذ خطوات كبيرة نحو التسوية السياسية للمسألة اليمنية في أقرب وقت ممكن.

اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية. كما يعد تخفيف القيود المفروضة على الواردات خطوة جديرة بالترحيب في ذلك الصدد.

ويمكننا معا المساهمة في خط فصل جديد في تاريخ تلك الأمة العريقة الصامدة بواسطة تعزيز الحوار والتعاون ودعم جميع الجهود لبناء يمن سلمي ومستدام ومزدهر.

**السيد غينغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ والسيدة مضوي على إحاطتهما وأرحب بممثل اليمن في هذه الجلسة.

أود التعليق على ثلاث نقاط.

أولاً، لقد حافظت العملية السياسية في اليمن على زخم إيجابي حتى الآن. كما حافظت الأطراف المعنية على اتصالاتها واستؤنفت الهدنة. لقد بذلت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول أخرى في المنطقة جهودا مستمرة للهدنة وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في اليمن. ترحب الصين بذلك وتشيد بجهود المبعوث الخاص غرونديبرغ لتعزيز محادثات السلام. ونأمل أن تعطي جميع الأطراف في اليمن الأولوية لمصالح الشعب باتخاذ قرارات سياسية حاسمة والاتفاق فيما بينها سعيا في محاولة لتحقيق تقدم ملموس في العملية السياسية اليمنية وتخفيف معاناة الشعب اليمني في أقرب وقت ممكن. وبفضل المساعي الحميدة للمبعوث الخاص غرونديبرغ تم التوصل إلى اتفاق لتبادل المحتجزين بين الحكومة اليمنية والحوثيين. كما ترحب الصين بالإنهاء الناجح للمرحلة الأولى من تبادل الأسرى وتأمل أن يواصل الجانبان العمل على متابعتها والإسهام على نحو إيجابي ومستمر في العملية السياسية في اليمن.

ثانياً، تعرضت الحالة الأمنية في اليمن إلى ضغط متزايد مؤخراً. وتعرب الصين عن قلقها البالغ إزاء تصاعد العمليات العسكرية في مأرب وتعز وما يترتب عنها من خسائر في الأرواح. لذلك ندعو جميع أطراف النزاع بمن فيها الحوثيون إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس وتجنب اتخاذ الإجراءات الاستفزازية التي تقوض الثقة المتبادلة وتسبب



ثانياً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء القيود المفرطة التي تخضع لها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وخاصة النساء. وندين تلك العراقيل وندعو جميع الأطراف إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى النساء والأطفال. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التصعيد الأخير في أعمال العنف، ولا سيما في مأرب وشبوة، ونحث الطرفين على التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس. وقد عززت الهدنة المتفق عليها قبل عام حماية المدنيين، ولكن يجب بذل الجهود لضمان محاكمة المسؤولين عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومحاسبتهم.

ثالثاً، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة إنقاذ ناقلة النفط صافر، ولا سيما حقيقة أن السفينة البديلة "نوتيكا" Nautica قد أبحرت إلى البحر الأحمر. وفي حين أن هذه خطوة رئيسية إلى الأمام، لا تزال هناك حاجة إلى 29 مليون دولار لاستكمال المرحلة الأولى من العملية. وعلى هذا النحو، فإن مشاركة الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد، وكذلك مشاركة القطاع الخاص، في تعويض الأموال الناقصة أمر بالغ الأهمية. وقد أكدنا بالفعل هنا في هذه القاعة في الشهر الماضي (انظر S/PV.9282) على أننا لن نتمكن من تجنب وقوع كارثة بيئية يمكن أن تكون لها عواقب سلبية على السلام في المنطقة من دون التمويل الإضافي. وفي هذا السياق، نرحب بالمؤتمر الذي نظّمته هولندا والمملكة المتحدة في أيار/مايو 2022. وأخيراً، ينبغي ألا تُخل هذه المساهمات بأي حال من الأحوال بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن.

ويجب أن يظل المجلس معنياً بشكل كامل وأن يدعم تجديد الهدنة في اليمن ووافق التغيير التي يبدو أنها آخذة في الظهور في البلاد. وسويسرا مستعدة في جميع الأوقات لاستضافة المناقشات من أجل تلبية التطلعات المشروعة للشعب اليمني.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد هانس غرونديبرغ والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما القيمتين حول آخر

بوصفها صديقاً وشريكاً حقيقياً لدول المنطقة، تقف الصين على أهبة الاستعداد لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين وتحقيق السلام الدائم في اليمن.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ، أتمنى له الشفاء العاجل، وأشكر نائبة مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، على إحاطتهما فضلاً عن جهودهما الكبيرة لتعزيز السلام وحماية المدنيين في اليمن.

بينما تشهد أحداث الأشهر الماضية على توفر إرادة سياسية متنامية لإيجاد حل سلمي للنزاع، نعتقد أنه يجب ترجمة الفرص الحالية إلى سلام دائم. في ذلك الصدد، تود سويسرا أن تشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نرحب بتبادل الأسرى الذي تم التفاوض عليه في سويسرا ونغتتم هذه الفرصة لتوجه بالشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمبعوث الخاص على جهودهما الكبيرة في تحقيق تلك النتيجة الإيجابية. إن تبادل الأسرى ليس تدبيراً مهماً لبناء الثقة بين أطراف النزاع فحسب، بل إنه يبعث الأمل والتفاؤل لمئات العائلات في اليمن. وليس ممكناً ألا نتأثر بالصور التي رأيناها جميعاً في نهاية الأسبوع الماضي، بما في ذلك صور أب يعانق ابنه وأخ يرى أسرته لأول مرة بعد أكثر من خمس سنوات. وسوف يلتئم شمل الجميع مجدداً للاحتفال بعيد الفطر.

في ذلك السياق، تشكل محادثات السلام في صنعاء معلماً إيجابياً. ويجب أن يمهّد هذا التقدم الذي نرحب به على الرغم من هشاشته الطريق نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة وإجراء حوار وطني بمشاركة المجتمع بأسره. ونرحب في هذا الصدد بجهود المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. بيد أن سويسرا تدرك أيضاً أن الطريق لا يزال طويلاً لإيجاد حل للنزاع في اليمن. عليه نحث الأطراف على إيجاد حلول ملموسة على وجه السرعة ومن شأنها أن تعود بالنفع على جميع السكان.

مع مرور عام على التهدة النسبية في اليمن، تجدد دولة الإمارات التأكيد على دعمها الكامل للجهود الإقليمية والأممية بهدف إيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية. كما تؤكد على مواصلة دعمها الإنساني للشعب اليمني الشقيق وحرصها على تحقيق الاستقرار والتنمية في اليمن.

وفي السياقين الإنساني والاقتصادي، ندعو إلى التركيز بشكل أكبر على إعادة إنعاش الاقتصاد اليمني، لما له من صلة وثيقة بتخفيف حدة الأزمة الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية لليمنيين. ونطالب الحوثيين برفع كافة القيود المفروضة على المنظمات العاملة في المجال الإنساني، وخاصة تلك التي تستهدف النساء. ونؤكد على أهمية دعم الجهود الرامية إلى تمكين المرأة اليمنية ودعم مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، نشدد على ضرورة التحلي بالحكمة والعقلانية في المرحلة المقبلة، والتمسك بنهج التهدة والحوار والسلام، مع توجيه الجهود نحو مسيرة البناء والتنمية والازدهار في اليمن والمنطقة بأكملها.

**السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص غرونبرغ ونائبة المدير مضوي على ما قدمه من معلومات مستكملة مفيدة.

احتفلنا في 2 نيسان/أبريل بمرور عام على بدء الهدنة بوساطة الأمم المتحدة في اليمن، وبدء أطول فترة هدوء منذ اندلاع الحرب، كما أشار المبعوث الخاص. أرسى الهدنة الأسس لتجديد جهود السلام مع تقديم فوائد ملموسة للشعب اليمني، وإنقاذ آلاف الأرواح. ويشجعنا أن شروط الهدنة لا تزال قائمة إلى حد كبير، ونشكر حكومة الجمهورية اليمنية على ضبط النفس، لا سيما في أعقاب هجمات الحوثيين التي أدانها المجلس في بيان صحفي (SC/15251) في وقت سابق من هذا الشهر.

واليوم، لا يزال هناك المزيد من الأسباب للتفاؤل. ونرحب بالجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق السلام في اليمن، بما في ذلك زيارة الوفدين السعودي والعماني إلى صنعاء، فضلاً عن الالتزام العلني من قبل حكومة الجمهورية اليمنية باتخاذ خطوات إضافية لتحقيق السلام.

المستجدات في اليمن. ونجدد التأكيد على دعمنا لمساعي الأمم المتحدة في هذا السياق، كما نرحب بمشاركة سفير اليمن، سعادة السفير عبد الله السعدي، في جلسة اليوم.

ونود بداية أن نعرب عن تقديرنا العميق ودعمنا الكامل لجهود الوساطة المتواصلة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لإنهاء الحرب في اليمن عبر تجديد الهدنة وتثبيت وقف إطلاق النار، بالتزامن مع تنفيذ إجراءات لتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، وذلك تمهيداً لبدء عملية سياسية شاملة بين الأطراف اليمنية.

كما نثمن المساعي المخلصة التي تقوم بها سلطنة عُمان لتحقيق المصالحة في اليمن، ونؤكد على أهمية تضافر الجهود لاغتنام الفرصة الحالية لإنهاء الأزمة وبدء مرحلة جديدة تنهي معاناة الشعب اليمني وتعيد له الأمن والاستقرار والازدهار.

تمثل عملية الإفراج عن مئات الأسرى والمختطفين في الأيام الأخيرة بارقة أمل جديدة تعزز التفاؤل بشأن إمكانية تحقيق المزيد من التقدم على مختلف المسارات الإنسانية والاقتصادية والسياسية. ونأمل أن تعزز هذه الخطوة فرص فتح المجال أمام إطلاق سراح جميع الأسرى والمختطفين استناداً إلى مبدأ "الكل مقابل الكل" المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم. ونشيد في هذا الإطار بالجهود التي بذلها مكتب المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحقيق هذا الإنجاز الإنساني الهام. كما نرحب باللفتة الإنسانية الكريمة من المملكة العربية السعودية والتي أطلق فيها اليوم سراح 104 من أسرى الحوثيين بشكل أحادي الجانب، كخطوة أخرى لدعم مسار السلام.

وفي ظل التحول الإيجابي الذي يشهده اليمن والمنطقة بشكل عام، نؤكد على أهمية التوصل إلى خارطة طريق تمهد السبيل لإطلاق حوار يمني - يمني برعاية الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا الغرض، يجب التركيز على وضع مصلحة الشعب اليمني ومستقبله فوق أي اعتبارات أخرى، والتخلي عن استخدام السلاح أو التهديد به، والتمسك بالحوار كوسيلة وحيدة لحل الخلافات إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي يرتكز على مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وندعو إلى إطلاق سراح موظفينا الأمريكيين من اليمن الذين احتجزوا قسراً لمدة 18 شهراً. وانطلاقاً من روح شهر رمضان المبارك، ندعو الحوثيين إلى إطلاق سراحهم فوراً ومن دون شروط.

ونرحب بالأنباء التي تفيد بأن ناقلة النفط نوتيكا (NAUTICA)، وهي ناقلة نفط خام عملاقة تم التعاقد عليها لتفريغ النفط من الناقلة صافر، قد أبحرت نحو اليمن لبدء المرحلة الأولى من المشروع. ونحث الأطراف المانحة على توفير الأموال والمساعدة في سد النقص اللازم لبدء العملية. ونحث الأمم المتحدة على ضمان المضي قدماً في تنفيذ المشروع في الموعد المحدد.

وأخيراً، أود أن أتمنى للشعب اليمني رمضان مبارك وأن نقل أطيب تمنيات شعب الولايات المتحدة بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر المقبل. وندعو أن تمنح الأسابيع والأشهر المقبلة الشعب اليمني سبباً إضافياً للاحتفال.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للاتحاد الروسي.

نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمم العام هانس غروندبرغ، ونائبة مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، على إحاطتهما بشأن التطورات المتعلقة بالحالة السياسية والإنسانية في اليمن.

اليوم نشهد بلا شك نقطة تحول في هذا البلد الذي طالت معاناته، حيث نشبت هناك، لعدة سنوات متتالية، أزمة عسكرية وسياسية وإنسانية حادة. وفيما يتعلق بالتسوية اليمنية، لاحظنا إحراز تقدم كبير. من الواضح أن جميع الأطراف تسعى جاهدة لتجنب تصعيد آخر واسع النطاق ومهتمة حقاً بالتطبيع.

ومع ذلك، فهذه عملية بطيئة وهشة. وقبل مناقشة إطلاق عملية سياسية كاملة، تحتاج الجهات الفاعلة اليمنية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من القضايا السياسية، بهدف تجديد الهدنة التي تم تعليقها العام الماضي لفترة أطول، وتوسيع إطار أحكامها وتخفيف الأزمة

ونرحب أيضاً بالإفراج عن ما يقرب من 900 أسير، من جميع أطراف النزاع، الذي جرى في 14 نيسان/أبريل. تشكل تلك التطورات خطوات هامة إلى الأمام تبني على التقدم المحرز والمفاوضات المكثفة التي جرت في العام الماضي. ونعرب عن تقديرنا للدعم القوي من الشريكين الإقليميين، المملكة العربية السعودية وعمان، فضلاً عن التفاني الثابت لمكتب المبعوث الخاص.

وندعو الأطراف إلى اغتنام هذا الزخم والعمل على تأمين اتفاق جديد أكثر شمولاً يمهّد الطريق لعملية سياسية يمنية - يمنية بوساطة الأمم المتحدة. إن هذه هي الطريقة الوحيدة لحل النزاع بطريقة دائمة وإبطال الأزمة الإنسانية والضغط الاقتصادي على اليمنيين. وبينما نرحب بالجهود الأخيرة لتعزيز خفض التصعيد الإقليمي، فإن اليمنيين وحدهم هم القادرون على إحلال سلام دائم في اليمن. وعلى هذا النحو، يجب أن نركز على دعم جهود الأمم المتحدة لجمع الأطراف اليمنية معاً في عملية سياسية شاملة. ونأمل أن تتضمن العملية مدخلات ذات مغزى من النساء وقادة المجتمع المدني والاستجابة لدعوات اليمنيين لتحقيق العدالة والمساءلة والإنصاف من انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات عليها.

وفي هذا المنعطف الحرج من عملية المفاوضات، أصبح ضبط النفس أكثر أهمية من أي وقت مضى. تهدد أعمال الحوثيين، مثل الهجمات الأخيرة في تعز ومأرب، التقدم الإيجابي الذي شهدناه وتفاقم من معاناة اليمنيين.

وفي حين أن هناك تقدماً جديراً بالترحيب نحو السلام، لا يمكننا تجاهل الوضع الإنساني المتردي في اليمن. ولا يزال هناك نقص هائل في النداء الإنساني، وندعو المانحين إلى سد فجوة التمويل. كما لا نزال يساورنا القلق إزاء القيود المفروضة على إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية، بما في ذلك تدخل الحوثيين في التقييمات المستقلة وزيارات الرصد، وعمليات التعاقد وتقديم العطاءات، والقيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل. يجب وضع حد لهذا التدخل، لأنه يعيق إيصال المعونة ويمنع وصول المساعدات إلى الفئات الأضعف في اليمن.

النفط اليمني. الآن ليس الوقت المناسب للنهوض بالخطط الوطنية، على الرغم من رغبة بعض الأطراف في مواصلة استغلال موارد البلد. ويساورنا القلق إزاء استمرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي في اليمن، حيث تتكشف أكبر كارثة إنسانية في العالم. يحتاج اليمنيون، بغض النظر عن مكان إقامتهم، إلى الحصول بدون قيود على الغذاء والدواء والضروريات الأساسية الأخرى على أساس غير تمييزي.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة في المنطقة على المسارين المالي والإنساني. ونأمل أيضا في إيجاد حل سريع للمسائل المتعلقة بناقلة النفط صافر. في حالتها الحالية، لا تزال الناقلة تشكل تهديدا خطيرا للنظام البيئي للبحر الأحمر.

وفي الختام، أود أن أذكر بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الروسي لتحسين الحالة وتحقيق سلام قوي واستقرار وتنمية مستدامة في منطقة الخليج الفارسي. إن تحقيق هذه الأهداف هو محور الخطة الروسية لكفالة الأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي، والتي جددت في آب/أغسطس 2021.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

**السيد السعدي (اليمن):** اسمحو لي في البداية أن أهنئكم السيد الرئيس على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، وأن أعرب عن خالص أمنياتي لكم بالتوفيق في مهامكم، وأشكر سلفكم المندوب الدائم لموزمبيق الصديقة على رئاسته الموفقة في الشهر الماضي. كما أتوجه بالشكر للسيد هانس غرونديبرغ، والسيدة غادة الطاهر مضوي، على إحاطتهما.

انقضت قبل أسبوعين السنة الأولى على حدث الاتفاق على الهدنة الإنسانية برعاية الأمم المتحدة ودخولها حيز النفاذ، والتي مثلت بارقة أمل للشعب اليمني كخطوة إيجابية ومتقدمة نحو وقف إطلاق النار الشامل وإحياء مسار السلام، إلا أن ذلك سرعان ما تبدد عندما

الإنسانية الحادة. ويتعين على الأطراف أن تكون مستعدة للمشاركة في تنازلات متبادلة من أجل التغلب على الخلافات الرئيسية. ولا غنى عن تجديد الأساس القانوني الدولي للتسوية لضمان أن يعكس الحقائق الراهنة.

ونأمل أن تحافظ جميع الأطراف السياسية المؤثرة في البلد على موقف بناء. وسيساعد ذلك على توطيد نظام دائم لإنهاء الأعمال القتالية. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت الحاجة إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب الاستفزازات أكبر من أي وقت مضى.

وقد أحرز تقدم مشجع في معالجة مسألة تبادل الأسرى. ونرحب بما توصل إليه المبعوث الخاص وحققه في أواخر آذار/مارس، ولا سيما الاتفاق بشأن تبادل المحتجزين والأسرى. وأبرم هذا الاتفاق بين السلطات اليمنية الرسمية وحركة الحوثيين، ونحن نرحب ببداية تنفيذه.

ونحث أصحاب المصلحة اليمنيين على تكثيف المفاوضات الموجهة نحو مواصلة حل مسألة الأشخاص المحتجزين قسرا والقضايا الإنسانية الأخرى. ونعتقد أن إحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه من شأنه أن يبسر بناء الثقة ويساعد أيضا على تهيئة مناخ مؤات لإقامة حوار كامل على الصعيد الوطني بمشاركة جميع القوى السياسية الرئيسية في اليمن، تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيساعد ذلك أيضا على كفالة تطبيع دائم للحالة.

ومن جانبنا، سيواصل الاتحاد الروسي تنسيق نهجه مع جميع الجهات الفاعلة اليمنية الرئيسية والشركاء الإقليميين الرئيسيين. ونلاحظ الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص لكفالة عودة الأطراف اليمنية إلى طاولة المفاوضات. وقد أعيد تأكيد دعمنا للمبعوث الخاص غرونديبرغ خلال مناقشته مع وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد لافروف، في 17 شباط/فبراير. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو التوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل للمشاكل الكثيرة التي يعاني منها اليمن، وهي مشاكل امتدت إلى الدول المجاورة وأثرت عليها بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، لا نزال يعترينا إحاسا بالإحباط إزاء استمرار تركيز عدد من الزملاء في مجلس الأمن على ضرورة استئناف تصدير

وتؤكد الحكومة اليمنية حرصها على إنهاء معاناة الشعب اليمني وتعاطيها الإيجابي مع جهود كل الأشقاء والأصدقاء التي تصب في اتجاه الوقف الشامل لإطلاق النار وإطلاق عملية سياسية شاملة تقودها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن، بما يؤدي إلى إحلال السلام وإنهاء الصراع وتمكين واستعادة مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار الذي ينشده اليمنيون.

لقد خاطبت حكومة بلدي المجلس الشهر الماضي (انظر S/PV.9282) بشأن التصعيد العسكري الأخير للمليشيات الحوثية في محافظتي مأرب وشبوة، الذي أدى إلى خلق مأساة إنسانية جديدة جراء موجة نزوح آلاف المدنيين والأسر، معظمهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية التي تشنها المليشيات الحوثية التي استهدفت محافظ تعز ومسؤولين حكوميين آخرين، مما يعكس الاستهتار الصارخ بدعوات وجهود التهدئة وتجديد الهدنة الإنسانية، وهو ما يؤكد قطعاً عدم جدية هذه المليشيات بشأن الانخراط في جهود مسار واستحقاقات السلام ووقف هجماتها وحرّبا ضد الشعب اليمني. وإذ تقدر حكومة بلدي الصوت الموحد لمجلس الأمن في إدانة التصعيد العسكري الحوثي والهجوم الإرهابي في 25 آذار/مارس الماضي، في البيان الصادر عن المجلس (SC/15251)، فإننا نجدد الدعوة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي لإدراك خطورة هذا التصعيد والأعمال الإرهابية والاستفزازية، خصوصاً في هذه المرحلة الحاسمة التي تتطلب تكامل الجهود كافة من أجل دفع المليشيات الحوثية نحو التعاطي الجاد مع مساعي الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والمجتمع الدولي والعودة إلى عملية سياسية شاملة ترعاها الأمم المتحدة. ونشدد على أهمية مراقبة سلوك هذه المليشيات، فالتجارب السابقة خير دليل والواقع لم يختلف والمليشيات تواصل خرق التزاماتها وانتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بشكل يومي.

على مدى العام الماضي، شكل الملف الاقتصادي أولوية قصوى على طاولة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، حيث قامت

رفضت المليشيات الحوثية تجديد الهدنة في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ورغم استمرار الاستجابة الكاملة لبند الهدنة الإنسانية بعد انتهائها، ودعم جهود تجديدها من قبل مجلس القيادة الرئاسي وبتوجيهات من فخامة الأخ الدكتور رشاد العليمي، رئيس المجلس، وتقديم التنازلات تلو التنازلات، إلا أن تلك المليشيات سعت لإفشال كل ما تم تحقيقه من فوائد للشعب اليمني واختارت التصعيد على نحو غير مسبق. وشنت الهجمات على الموانئ والمنشآت الاقتصادية وتواصل تهديدها لأمن وسلامة الملاحة الدولية. اليوم ومع تصاعد الزخم الدبلوماسي، تسود روح التفاؤل مرة أخرى في اليمن حيث باتت الأجواء مهيئة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام،

وها نحن أمام اختبار حقيقي لمدى جدية المليشيات الحوثية في تحقيق السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية التي تسببت بها. ويؤكد مجلس القيادة الرئاسي مجدداً التزامه بالعمل من أجل صناعة السلام المستدام والمستقبل الأمن الذي يستحقه الشعب اليمني. وفي هذا الإطار، تشيد الحكومة اليمنية بجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة المستمرة لتخفيف المعاناة الإنسانية وإحياء مسار السلام في اليمن امتداداً لمبادراتها المعلنة في آذار/مارس 2021. وتعيد التأكيد على دعم جهود الأشقاء في المملكة وسلطنة عمان وجميع الجهود والمسااعي الحميدة الإقليمية والدولية الهادفة إلى إنهاء الأزمة اليمنية وتحقيق السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار 2216 (2015). ونشدد على ضرورة أن تستند أي مبادرات أو حلول سياسية مقترحة لهذه الأزمة على تقييم شامل للصراع في اليمن ومعالجة أسبابه والحد من تداعياته وآثاره على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بما يضمن منع تكرار دوامة الاقتتال والعنف ويُلبي تطلعات وطموحات الشعب اليمني في بناء دولته الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة القائمة على احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة وسيادة القانون وضمن الحريات العامة.

هذا الملف الإنساني والبناء عليه في تحقيق السلام الشامل والعدل في ربوع اليمن وضرورة التزام الميليشيات الحوثية بإتاحة الوصول إلى جميع المعتقلين والمخفيين والمختطفين والموضوعين قيد الإقامة الجبرية وإطلاق سراحهم، وفقاً لقاعدة الكل مقابل الكل من دون قيد أو شرط، بما يكفل إنهاء معاناتهم ولم شملهم بأسرهم بموجب اتفاق ستوكهولم. وتؤكد مجدداً على أهمية أن تظل مسألة قضية الأسرى والمعتقلين ضمن قائمة أولويات الأمم المتحدة والمبعوث الخاص ومجلس الأمن. وتضمن الحكومة اليمنية عالياً دور تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة الرامي إلى إغلاق هذا الملف الإنساني، ولمكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة وللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تسهيل عمليات الإفراج والتبادل.

ترحب الحكومة اليمنية بالتقدم المحرز في عملية الإنقاذ الآمن لخزان النفط صافر والمتمثل في شراء ناقلة بديلة لتفريغ النفط الخام من الناقلة صافر وإبحارها تجاه السواحل اليمنية، الذي يعد خطوة هامة نحو منع وإزالة خطر الكارثة البيئية والاقتصادية والإنسانية الوشيكة. كما تجدد الحكومة التزامها بتقديم جميع أوجه الدعم وتسهيل كل الجهود اللازمة لاستكمال تنفيذ خطة الأمم المتحدة، ودعو إلى الإسهام في سد الفجوة التمويلية لخطة عملية الإنقاذ ونجدد التأكيد على أهمية الالتزام بالإطار الزمني لتنفيذها لتفادي وقوع هذه الكارثة.

ختاماً، يتطلع شعبنا اليمني العظيم إلى إنهاء هذه الحرب ورفع معاناته وتحقيق السلام العادل والشامل والمستدام الذي يستحقه اليمن واليمنيون، وأكدت عليه المرجعيات الإقليمية والدولية المتفق عليها.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11/40.

الحكومة بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي من شأنها تمكين المؤسسات الاقتصادية من العمل بفعالية واتساق بهدف تحقيق التعافي الاقتصادي والإسهام في تحقيق تحسن ملموس في مؤشرات الموازنة العامة وزيادة إجمالي الإيرادات والحفاظ على الاستقرار النسبي للعملة الوطنية وخلق فرص عمل وتحسين الأمن الغذائي. وعلى الرغم من استنزاف قدرة الحكومة اليمنية على الصمود وانكماش الاقتصاد الوطني بسبب تداعيات الحرب بمقدار النصف، ومع استمرار الهجمات الإرهابية للميليشيات الحوثية على الموانئ والمنشآت الوطنية النفطية، التي كلفت البلد - منذ منتصف العام الماضي - حوالي بليون دولار أمريكي، كانت مخصصة لتحسين الخدمات الأساسية ودفع المرتبات.

وفي هذا الصدد، نحذر من مضاعفة المعاناة الإنسانية والمعيشية للمواطنين وتفاقم الآثار الكارثية جراء استمرار هذا التصعيد، ناهيك عن استمرار العقوبات التي تفرضها الميليشيات على العمليات الإنسانية وتدخلاتها السافرة في أعمال وكالات الإغاثة الإنسانية وتحويلها مسار المساعدات بعيداً عن مستحقيها ومنعها مرور شاحنات الغذاء والسلع الأساسية إلى المحافظات الخاضعة لسيطرتها، في انتهاك صارخ يهدد حياة الملايين، وفرضها جبايات غير شرعية لنهب أموال التجار ورفع أسعار السلع الغذائية على المواطنين. وفي هذا السياق، نناشد المجتمع الدولي وجميع الشركاء مواصلة تقديم الدعم للحكومة اليمنية للحد من تفاقم الأزمة الإنسانية وتجاوز التحديات الاقتصادية والتنموية وتعزيز الموارد العامة للدولة والإسهام بفاعلية في تحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي.

على صعيد ملف تبادل الأسرى، ترحب الحكومة اليمنية باستكمال تنفيذ المرحلة الأولى من عملية تبادل الأسرى والمحتجزين بين الحكومة والميليشيات الحوثية، برعاية مشتركة من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعلى مدى الأيام الثلاثة الماضية، ابتهجت مئات العائلات اليمنية برؤية أبنائها بعد سنوات من الغياب. وتأمل الحكومة اليمنية أن تمثل هذه الخطوة الهامة مدخلاً لإغلاق